

## باب

الرجل يقف الارض ثم يجحد وهي في يده أو تكون في يدي غيره وهو جاحد  
أن تكون الارض التي وقفها والشهادة على ذلك

قال أبو بكر في قوم ادعوا أرضاً في يدي رجل وقالوا وقفها فلان علينا والذي  
الارض في يديه يقول الارض لى فأقام القوم بيته أن فلانا وقف هذه الارض  
عليهم لا يستحقون بذلك شيئاً من قبل أن الرجل قد يقف مالا يملك فبشهادة  
الشهود أن فلانا وقفها لا يستحقها فلان ولا القوم قلت فان قال القوم وقفها  
علينا ومن بعدنا على المساكين وكان يوم وقفها كانت الارض في يديه وأقاموا  
على ذلك بيته أن فلانا وقفها عليهم ومن بعدهم على المساكين وأن هذه الارض  
كانت في يدي فلان يوم وقفها قال لا يستحقون أيضاً بهذه الشهادة شيئاً من  
قبل أن الارض قد تكون في يديه على اجارة أو على عارية أو على ودعة  
أو غصب أو مضاربة أو رهن أو ما أشبه ذلك فلا يستحق بكونها في يده ملكها  
قلت أو ليس من قول أصحابنا أن رجلاً لو أقام البيته على أرض في  
يدي رجل أو دار أنها كانت في يدي أبيه حتى مات وهي في يديه أنهم يحكون  
بها للذي كانت في يديه ويجعلونها ميراثاً بين ورثته قال بلى قلت فلم  
لا تكون هذه الشهادة التي شهد بها هؤلاء أن هذه الدار كانت في يدي فلان  
يوم وقفها مثل ذلك قال من قبل أن شهادتهم أن هذه الدار كانت في يدي  
فلان حتى مات وهي في يديه بمنزلة شهادتهم أنه مات وتركها ميراثاً قلت  
فان شهد الشهود أن فلانا أقر عندنا وأشهدنا على نفسه أنه وقف هذه الارض  
وقفاً صحيحاً وأنها كانت في يديه حتى مات وهي في يديه هل يصح الوقف  
وهل يقضى بها للقوم قال لا قلت ولم وقد شهد الشهود أنه مات وهي  
في يديه قال من قبل أن شهادتهم أن فلانا وقفها قد تقدم الوقف فيها ثم  
شهدوا أنها كانت في يديه حتى مات فهذا يتناقض من قبل أن من جعلها في يديه

مطلب  
الشهادة بأن فلانا  
أقر أنه وقف هذه  
الارض ومات وهي  
في يديه لا تقبل

حتى مات قد تركها ميراثا فكانهم شهدوا أنه وقفها ثم شهدوا بعد ذلك أنه  
 مات وتركها ميراثا وكيف يكون ماوقفه ميراثا بين ورثته فان قضينا بأنها ميراث  
 لم تكن وقفا وان قضينا بأنها وقف لم تكن ميراثا وأولى الامرين أن يحكم بأنها  
 ميراث بين ورثته ولا تكون وقفا قلت وكيف يصح الوقف فيها وهي في يدي  
 من يقول هي لي **قال** ان شهد الشهود أن فلانا أقر عندنا أنه وقف هذه الارض  
 وقفا صحيحا وحددها وأنه كان مالكةا في وقت ماوقفها قضينا بأنها وقف من قبل  
 الواقف وأخرجناها من يدي الذي هي في يديه قلت فما تقول ان شهد الشهود  
 أن فلانا وقف هذه الارض وقفا صحيحا وحددها والارض في يدي وارث الواقف  
 يقول ورثتها عنه ويحدد الوقف **قال** أفضى بها وقفا في الوجوه التي سبيلها  
 فيها (١) وكذلك ان كانت في يدي وصى الواقف يقول هي في يدي لفلان الذي أوصى  
 الي أو كانت في يد رجل يقول كنت وكيل لفلان الواقف فيها وقد أقام البينة  
 الذين يدعون أنها وقف على اقرار الواقف أنه وقفها عليهم ومن بعدهم على  
 المساكين وكانت الشهادة بحضرة وارث الواقف أو بحضرة وصيه **قال** أفضى  
 بأنها وقف من الواقف قلت فان لم يحضر وارث الميت ولا وصيه ولكنهم أقاموا  
 البينة على الذي هي في يديه الذي يقول كنت وكيل لفلان فيها هل يسمع القاضي  
 من شهودهم عليه **قال** لا لبس يكون الخصم عن الواقف الا وارثا أو وصيا  
 (٢) ولا يكون غير هذين خصما عن الميت قلت فان كانت في يدي رجل أودعه  
 الواقف اياها أو في يد رجل رهنه الواقف اياها أو مستأجرا من الواقف  
 وصيه لا على من أو غاصب غصبها من الواقف وهو مقر أنها للواقف **قال** لا يكون أحد من هؤلاء  
 يدعى الوكالة أو خصما عن الواقف حتى تقوم البينة على اقرار الواقف بحضرة وارث له أو وصى  
 له **قلت** فاذا كانت الارض في يدي رجل يقول هي لي ويدعى ملكها لم صار  
 خصما **قال** من قبل أن كل من كان في يده شيء يقول هو ملك لي فهو دافع عنه

مطلب  
 الشهادة التي تقبل  
 في الوقف

مطلب

لا تسمع دعوى  
 الوقف الا على  
 وارث الواقف أو  
 وصيه لا على من  
 يدعى الوكالة أو  
 الاجارة أو الرهن

(١) لعل لفظ قلت هنا ساقط من قلم الناسخ كما يظهر

(٢) قوله ولا يكون غير هذين الخ يعني عن السؤال وجوابه بعد . كسبه مصححه

وهو الخصم في ذلك **قلت** - فاذا (١) أقام البيئنة على الرجل الذي  
الارض في يديه أن فلانا وقفها عليهم وهو مالك لها يوم وقفها هل يحتاجون الى أن  
يحضروا مع الرجل الذي الارض في يديه وارثا للواقف أو وصيه **قال** لا  
**قلت** ولم قلت ذلك والحق انما يثبت على الواقف وورثته والحكم انما هو  
عليهم **قال** ألا ترى أن رجلا لو ادعى أرضا في يدى رجل أو دارا أنه اشتراها  
من فلان وفلان غائب أو ميت وأن فلانا باعه اياها يوم باعه وهو مالك لها والذي  
هى في يديه يقول هى لى وقد أقام المدعى البيئنة على الشراء وعلى أن الذى باعه  
كان مالكةها يوم باعها منه بمائة دينار وقبض الثمن أنى أقبل بينة المشتري وأحكم  
له بالارض أو الدار بشهادة هؤلاء الشهود وأتزعها من يدى الذى هى في يديه  
وأدفعها الى المشتري **قلت** أوليس هذه شهادة على الغائب **قال** اذا كان المدعى  
لا يصل الى حقه الا بمثل هذا قبلت ذلك وحكمت بشهادة شهوده **قلت** أرأيت

مطلب

اذا ادعى قوم على  
ذى يد أنه وقف ما  
في يده عليهم  
وبرهنوا يقبل  
برهانهم

ان كان الواقف حيا وهو يجحد الوقف فاقام الموقوف عليهم شهودا أنه وقف هذه  
الارض عليهم وقفا صحيحا **قال** ان كانت الارض في يده حكمت عليه بالوقف  
وأخرجتها من يده **قلت** أرأيت ان أحضره رجل فقال وقف هذا الرجل هذه  
الارض على المساكين أبدا وهو يجحد ذلك وأقام البيئنة على اقراره بالوقف **قال**  
أحكم عليه بالوقف للمساكين وأخرج الارض من يده **قلت** وكل من أحضره  
قبلت البيئنة منه اذا كان الوقف على المساكين **قال** نعم **قلت** أرأيت ان لم  
يجدد الشهود الارض **قال** ان كانت الارض مشهورة نغنى شهرتها عن تحديدها  
حكمت عليه بالوقف **قلت** فان حدها بحدين **قال** لا يقبل ذلك **قلت**  
فان شهدوا عليه أنه أقر عندهم أنه وقفها على هؤلاء القوم أو قالوا على المساكين  
وقفا صحيحا وشهدوا أنه أدارنا على حدودها ووقفنا عليها ولم يسم لنا حدودا

مطلب

اذا قال الشهود  
سمى لنا الحدود ولم  
نحفظها لا تقبل

**قال** يقبل ذلك **قلت** فان قالوا أقر عندنا بالوقف وسمى الحدود ولسنا نحفظها  
وقد نسيناها **قال** الشهادة باطلة **قلت** فان شهدوا أنه أقر عندهم أنه وقف

(١) الظاهر أقاموا أى مدعوا الوقفية كذا بهامش الاصل . كتيبه مصححه

أرضه الكذا ولم يسم حدودها ولكنها نعرفها ونعرف حدودها وسما للقاضي حدود  
الارض **قال** فالشهادة (١) جائزة ألا ترى أنهم لو شهدوا أنه أقر عندهم أنه وقف  
داره التي يتربها التي في موضع كذا ونحن جيرانه وشهدوا أنهم يعرفون حدود هذه  
الدار وقالوا لم يسم لنا الحدود فهو جائز وان شهدوا أنه سمي لنا حدودها وقال حدتها  
الاول ينتهي الى موضع كذا والحد الثاني والثالث والرابع وقالوا لانعرف الحدود  
ولكننا نشهد عليه باقراره بذلك فان الحاكم يقبل شهادتهم ويحكم عليه بالوقف  
ويخرجها من يده **قلت** فان قال لا أعرف هذه الحدود التي سماها **قال**  
يأخذ الناقض باقراره بذلك **قلت** فان قال حد هذه الارض كذا ووقف من  
الحدود على مواضع أنكرها القوم الذين نازعوا الواقف وقالوا الحدود التي سماها  
الشهود الى موضع كذا وكذا **قال** يكلفهم القاضي البينة على معرفة الحدود  
فاذا أقاموا على ذلك شهودا حكم عليه بالحدود التي يشهدون بها عليه **قلت**  
فان شهد أحدها أنه وقف نصفها مشاعا وشهد الآخر أنه وقف نصفها مقسوما  
**قال** الشهادة باطلة **قلت** فان شهد أحدها أنه أقر عنده أنه وقف أرضه  
كلها وحددها وشهد الآخر أنه أقر عنده أنه وقف نصفها مشاعا **قال** يحكم  
الحاكم بان نصفها مشاعا ووقف وانما يحكم الحاكم بما أجمع عليه من ذلك **قلت**  
فان شهد أحدها أنه وقفها في رجب من سنة كذا وشهد الآخر أنه وقفها في  
شهر رمضان من هذه السنة **قال** الشهادة جائزة من قبل أنهما يشهدان على  
اقراره والشهادة على اقراره لا تبطل باختلاف الاوقات **قلت** وكذلك ان شهد  
أحدها أنه أقر عنده بالكوفة أنه وقفها وشهد الآخر أنه أقر عنده ببغداد **قال**  
الشهادة جائزة ويحكم عليه بالوقف **قلت** فان شهد أحدها أنه أقر عنده أنه وقفها

مطلب  
شهد أحدها أنه  
وقفها كلها وآخر  
أنه وقف نصفها  
مشاعا يحكم بوقف  
النصف المشاع

(١) قوله فالشهادة جائزة مخالف لما قاله هلال من أن الشهادة لا تجوز وعبارته قلت أرأيت

ان قال جميع العالم بحد لنا ولكننا نعرف الحدود وقال فالشهادة باطلة لا تجوز اه كذا ما مش

الاصل : كتبه مصححه

في الصحة وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه **قال** (١) الشهادة باطلة قلت ولم  
أبطلتها رأيت ان كانت تخرج من ثلثه **قال** من قبل أني (٢) لأجعلها وقفاني  
الصحة اذا كان الواقف قد مات فان قال قائل فاجعلها في المرض قلت ان جعلتها  
وقفًا في المرض فلحق الثلث دين أبطلت الوقف فلهذه العلة لا يجوز أن أحكم بانها  
وقف **قلت** فان شهد أحدها أنه جعلها وقفًا في حياته وصحته وشهد  
الآخر أنه جعلها وقفًا بعد موته **قال** فالشهادة باطلة من قبل أن الذي شهد  
أنه جعلها وقفًا بعد موته انما شهد أنها وصية والوصية انما هي من الثلث فقد  
اختلفا في نفس الشهادة على الوقف **قلت** رأيت ان شهدا أنه أقرت عندهما  
أنه وقف جميع حصته من هذه الارض وهو الثلث منها مشاعًا وقالوا نحن نعلم  
ان حصته منها النصف أو أكثر من النصف **قال** يحكم عليه بوقف النصف  
ألا ترى أن رجلا لو قال قد أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فوجدنا  
ثلثه ألفين أو ثلاثة أنا نحكم له بجميع الثلث بالغًا ما بلغ **قلت** فان شهدا أنه  
وقف نصف هذه الدار وقال هي حصتي وقالوا نحن نعرف حصته منها وإيماله الثلث  
**قال** يحكم بوقف الثلث وما زاد فإقراره به باطل **قلت** فان شهد أحدهما  
أنه أقر عندده أنه وقفها على الفقراء والمساكين وشهد الآخر على إقراره بأنه  
وقفها على الفقراء **قال** يحكم عليه بالوقف على الفقراء في قول الحسن بن زياد  
من قبل أنه قال للفقراء والمساكين سهم واحد ومن قال للفقراء والمساكين  
سهمان جعل نصفها وقفًا على الفقراء وأبطل الوقف على الصنف الآخر **قلت**  
فان شهد أحدهما أنه جعلها وقفًا على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها وقفًا  
على المساكين وفي الحج **قال** يحكم بان نصفها وقف على المساكين وانما ينظر

(١) قوله الشهادة باطلة سيأتي في باب الشهادة في الوقف أنها جائزة ولا تناقض بينهما لان

ما هنا اختياره وما سيأتي اختياره لئلا كذاها مش الاصل

(٢) قوله لأجعلها وقفًا في الصحة الخ أي لان نصاب الشهادة لم يتم على كونها وقفاني

الصحة اهـ . كتيبه مصححه

مطلب  
شهدا أنه وقف  
جميع حصته وهي  
الثلث وكانت  
حصته النصف  
تصير وقفًا

الى ما اجتمع عليه فيحكم به قلت فان شهد شاهدان أنه أقر أنه جعلها وقفا على الفقراء والمساكين وشهد شاهدان آخران أنه جعلها وقفا على الفقراء والمساكين وعلى قرابته قال ان وقت الشهود وقتا ثبت على ما شهد به أصحاب الوقت الاول من قبل أن الوقف يثبت بشهادة الاولين والشهادة الثانية باطلة لان من وقف وقفا ليس له أن يغيره عن حاله الاولى الا أن يكون اشترط ذلك في عقدة الوقف فان كان في الوقف الاول شهدا أنه وقفها على كذا وكذا وأنه اشترط في عقدة الوقف أن يزيد وأن ينقص وأن يدخل من رأى ادخاله ويخرج من رأى اخراجه فاذا كانت الشهادة الثانية فيها زيادة على الشهادة الاولى ونقصان حكمت بالثانية أيضا لمكان الزيادة التي زادها الشهود وان لم توقت البينتان وقتا حكمت بانها وقف وقسمت الغلة بين الفقراء والمساكين وبين القرابة فضربت للفقراء والمساكين بجميع الغلة لان شهودهم قد شهدوا لهم بجميع الغلة وضربت للقرابة بعددهم فان كانت القرابة عشرة أنفس ففي شهادة الذين شهدوا للقرابة قد شهدوا أن الغلة بين الفقراء والمساكين سهمان وللقرابة عشرة أسهم فاضرب للقرابة بخمسة أسداس الغلة وأضرب للفقراء والمساكين بجميع الغلة وذلك ستة أسهم فتكون الغلة بينهم على أحد عشر سهما للفقراء والمساكين ستة أسهم وللقرابة خمسة أسهم من أحد عشر سهما هذا على ما رواه محمد بن الحسن أنه قال للفقراء والمساكين سهمان وقال الحسن بن زياد للفقراء والمساكين سهم واحد وقد وجدنا فيما أنزل الله تبارك وتعالى على نبينا في القرآن الكريم أنه سمي في الصدقات فقال جل وعلا إنما الصدقات للفقراء والمساكين وأجمعوا على أن سهام الصدقات ثمانية أسهم فعلى ما قال الحسن بن زياد يضرب للفقراء والمساكين بسهم واحد ويضرب للقرابة بعددهم عشرة أنفس فتكون الغلة بينهم على أحد وعشرين سهما للفقراء والمساكين أحد عشر سهما وللقرابة عشرة أسهم قلت فان شهد شاهد أنه جعلها وقفا على أهل بيته وعلى المساكين وشهد آخر أنه جعلها وقفا على أهل بيته وعلى المساكين وأهل بيته خمسة أنفس وعلى قرابته من قبل أبيه وهم خمسة أنفس وكلهم عشرة أنفس قال فالشاهد

الذي شهد (١) للقراية والمساكين قد شهد لاهل البيت وللساكين ولم يشهد للقراية بشئ وشهد لاهل البيت أن لهم خمسة أسهم من ستة أسهم من الغلة وشهد الآخر أن لهم خمسة أسهم من أحد عشر سهما من الغلة لان للقراية وأهل البيت جميعا عشرة أسهم وللساكين سهم فيحكم لاهل البيت بأقل الامرين وهو الذي أجمع عليه الشاهدان وهو خمسة أسهم من أحد عشر سهما من الغلة ويكون للساكين هذا السهم الذي من أحد عشر سهما من الغلة وترد عليهم الخمسة الاسهم التي شهد بها الشاهد للقراية من قبل أن القراية لم يشهد لهم الا شاهد واحد فلم يثبت لهم شئ ورجعت سهامهم الى المساكين خمسة أسهم من أحد عشر سهما من الغلة لان كل ما بطل من الغلة عن واحد من أهل الوقف فانما يرجع ذلك الى المساكين ولو كان هذا في وصية بالثلث شهد شاهد أنه أوصى بثلث ماله للمساكين ولقرايته وشهد الآخر أنه أوصى بثلث ماله للمساكين وأهل بيته أنا نحكم لاهل بيته بخمسة أسهم من أحد عشر سهما من الثلث وللساكين بسهم واحد من أحد عشر سهما من الغلة وترجع خمسة أسهم من أحد عشر سهما من الثلث الى الورثة من قبل أن ما يبطل من الثلث فرجعه الى الورثة قلت أرأيت ان شهد شاهدان أنه وقفها على زيد وولده وليس لزيد ولد قال تكون الغلة بين زيد وولده جميعا على عددهم قلت فان مات بعض ولد زيد قال من مات منهم بطل سهمه وتقسم الغلة يوم تأتي على زيد وعلى من بقى من ولده ألا ترى أن رجلا لو أوصى بثلث ماله لزيد ولولده فمات ولد زيد قبل موت الموصى أنه يكون الثلث كله لزيد قلت فان شهد أحد الشاهدين أنه جعلها صدقة موقوفة على قرايته (٢) قال قد ثبت الوقف بقوله صدقة موقوفة وأجعل ثلثها للقراية من القراية

(١) قوله للقراية لعلة لاهل البيت وقوله بعد أوصى بثلث ماله للمساكين ولقرايته لعلة سقط

ولاهل بيته

(٢) لعلة سقط هنا وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل كذا بهامش

الاصل . كتبه مصححه

دون الاغنياء من قبل أن فقراء القرابة مساكين ألا ترى أن رجلا لو قال قد جعلت  
أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا ولم يزد على هذا أني أجعل غلتها للمساكين  
قلت أرأيت رجلين شهدا على رجل أنه جعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله  
تبارك وتعالى أبدا على أهل بيته وهما من أهل بيته قال شهدتهما باطلة لا تجوز  
قلت فان شهدا عليه أنه جعلها صدقة موقوفة على فقراء أهل بيته ومن بعدهم  
على المساكين وهما يوم شهدا غنيان قال شهدتهما أيضا باطلة من قبل أنهما ان  
افتقرا بعد ذلك ثبت الوقف لهما بشهادتهما وكل شهادة يجز الشاهد بها إلى نفسه  
مغنا أو يدفع بها عنه مضره فان شهادته لا تجوز قلت وكذلك ان كان الشاهد  
يجز بشهادته منفعة إلى أبيه أو إلى ولده أو إلى زوجته قال نعم شهادته باطلة  
لا تجوز قلت وكذلك ان شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على جيرانه  
وهما من جيرانه قال شهدتهما باطلة قلت فلم لا تجعلها صدقة على المساكين  
بقولهما جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل قال من قبل أن الوقف لا يتعقد الا  
بشهادتهما وهي شهادة واحدة لا يجوز بعضها ويبطل بعضها قلت فان شهدا  
أنه جعلها صدقة موقوفة على أهل بيته وعلى قوم آخرين سموهم والشاهدان من  
أهل بيته قال الشهادة باطلة لانا لو أجرنا الوقف اشتركوا فيه قلت فان قال  
الشاهدان لا تقبل ما وقف علينا قال لا تجوز الشهادة لسائر أهل بيتهم ولا شيء  
للآخرين قلت وما يبطل شهادتهما قال من قبل أن أولادها من أهل  
بيت الاوقف فقد شهدا لأولادها قلت فان شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة  
على فقراء جيرانه وعلى فقراء المسلمين وهما من فقراء الجيران قال تجوز الشهادة  
من قبل أن فقراء الجيران ليس هم قوما مخصوصين ألا ترى أنه انما ينظر إلى فقراء  
الجيران يوم تقسم الغلة فمن انتقل منهم من جوارهم يكن له في الغلة حق ألا ترى  
أن رجلين من أهل الكوفة وهما فقيران لو شهدا أنه جعل أرضه صدقة موقوفة  
على فقراء أهل الكوفة أن الشهادة جائزة وأن الوقف ليس لهما باعياهما خاصة  
ألا ترى أن وإلى الوقف لو أعطى الغلة غيرهما من فقراء الكوفة كان ذلك جائزا

مطلب  
شهدا أن الاوقف  
وقفها على أهل  
بيته وهما منهم  
تبطل

مطلب  
شهدا أنه وقف على  
فقراء الجيران  
والمسلمين وهما منهم

وكذلك كل شهادة لا تكون خاصة وإنما هي عامة مثل أهل بغداد وأهل البصرة ونحو ذلك أن الشهادة جائزة ويحكم الحاكم بالوقف قلت أرأيت أن قالوا نشهد أنه وقف حصته من هذه الدار وقالوا لا ندرى ما حصته منها قال الشهادة في القياس باطلة وفي الاستحسان الشهادة جائزة ألا ترى أن أصحابنا قالوا في رجل قال قد وهبت لفلان حصتي من هذا العبد ولم يسمها ولم يعرف الشهود ما حصته ودفع العبد إن الهبة لا تجوز فان قالوا نشهد أنه أقر عندنا أنه جعل ما ورثه عن أبيه من هذه الدار صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على وجه سماذا وعلى الفقراء أوقالوا نشهد أنه أقر عندنا أنه وقف جميع ما ابتاعه من فلان من هذه الأرض قال الشهادة بهذا كله لا تجوز في القياس وإن أجازها حاكم استحسانا فهو جائز قلت أرأيت إن كان الواقف حيا لم يحكم عليه قال يلزمه الحاكم في الاستحسان ما يقربه من حصته فيجعله وقفا قلت فإن كان قد مات والأرض في يدي وارثه قال فما أقر الوارث أنه ورثه عن الميت حكما بأنه وقف قلت فإن كانت الأرض في يدي رجل فذكر أنها له قال فإن لم يسم الشهود الحصة ولم يشهدوا أنه كان مالكا يوم وقفها لم يحكم بها ولا بشئ منها ألا ترى أن الواقف لو كان حيا فادعى في هذه الأرض حصة وأنكر الذي الأرض في يده ما يدعى فاقام بينة فشهدوا له أنه في هذه الدار حصة لم يسموها أنه لا يحكم له بشئ بشهادة هؤلاء قلت أرأيت إن شهد أحد الشاهدين أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وابن السبيل أو قال بدلا من ابن السبيل وجوه البر أو قال في الغزو قال أجزى الشهادة في الاستحسان وأجعلها للفقراء والمساكين لأن قصد الواقف في هذا كله إنما يريد أهل الفقر لا في الغزو خاصة فإني أجعل للفقراء والمساكين سهمين وأقف السهم الثالث فلا أحكم به للفقراء ولا في الغزو فإن الغزو قد يغزو الرجل الغنى والفقير وليس قصد الواقف ولا الموصى الغزو إلى طريق الفقر قلت أرأيت إن شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد

مطلب  
شهدا أنه أقر أنه وقف ما ورثه من هذه الدار أو جميع ما ابتاعه من فلان من هذه الدار أو قريبا قريبا ونحو ذلك استحسانا

وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على عمرو **قال** من جعل  
 الأرض صدقة موقوفة بقوله صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين فهذا جائز في  
 قوله وتجعل الغلة للمساكين ولا يكون لزيد ولا لعمرو شيء من قبل أنه إنما شهد لكل  
 واحد منهما شاهد واحد **قلت** فإن شهد أحدها أنه جعلها صدقة موقوفة لله  
 عز وجل أبدا على زيد وعمرو وشهد الآخر أنه إنما جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل  
 أبدا على زيد **قال** أحكم بان الأرض صدقة موقوفة على ما أجمعنا عليه من ذلك  
 وأجعل لزيد نصف الغلة والنصف الباقي للمساكين مادام زيد في الحياة فإذا مات  
 زيد كانت الغلة كلها للمساكين **قلت** أرأيت لو شهد أحدهما الخمسة أنفس وشهد  
 الآخر لثنتين من الخمسة أو لثلاثة **قال** أحكم بان الأرض صدقة موقوفة لأن  
 الشاهدين قد أجمعنا على ذلك وأحكم للثلاثة الذين أجمعنا على الشهادة لهم بثلاثة  
 أخماس الغلة وأجعل الخمسين الباقيين للمساكين وكلمات من أولئك الثلاثة واحد  
 جعلت حصته للمساكين **قلت** فإن شهد أحدهما إن الواقف جعلها صدقة  
 موقوفة لله عز وجل أبدا على أن لزيد ثلث غلتها وشهد الآخر أنه جعلها صدقة  
 موقوفة لله تعالى أبدا على أن لزيد نصف الغلة **قال** أجعل الأرض كلها صدقة  
 موقوفة وأجعل لزيد ثلث غلتها الذي أجمعنا عليه وأجعل الباقي من غلتها للمساكين  
 مادام زيد حيا فإذا مات زيد كانت الغلة كلها للمساكين **قلت** وكذلك إن سمي  
 أحدهما لزيد مالا في كل سنة من غلة هذه الصدقة وسمى الآخر له أقل من ذلك  
**قال** أحكم لزيد من الغلة بما أجمعنا له عليه وأجعل باقى الغلة للمساكين **قلت**  
 فإن شهدا جميعا أنه قال على أن يعطى زيد من غلة هذه الصدقة في كل سنة ما يسهه  
 ويسع عياله نفقة بالمعروف **قال** أحكم بالأرض وقفا وأجعل لزيد من غلتها  
 ما بين له الواقف من ذلك وأجعل الباقي من الغلة للمساكين **قلت** فإن شهد  
 أحدهما أنه قال يعطى زيد من غلة هذه الصدقة في كل سنة ما يسهه ويسع عياله  
 نفقة بالمعروف وقال الآخر أشهد أنه قال على أن يعطى زيد في كل سنة من غلة هذه  
 الصدقة ألف درهم ما القول في ذلك **قال** أقدر له نفقته ونفقة عياله في كل سنة

فإن كانت نفقتهم تكون في السنة أكثر من ألف درهم حكمت لهم بالف درهم وإن كانت نفقتهم في السنة أقل من ألف درهم حكمت لهم بالأقل من ذلك وجعلت الباقي من الغلة للمساكين قلت فلم أجزت هذه الشهادة وقد اختلفا في لفظهما قال المعنى فيه أنه إنما أراد الواقف إلى زيد بعض هذه الغلة فأجعل له الأقل من ذلك قلت فهل تدخل الكسوة في النفقة قال نعم هذا استحسان والقياس في ذلك أن الشهادة باطلة قلت فان شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وولده وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على زيد وشهدا جميعا أنه جعل غلتها من بعدها على المساكين قال أقسم غلة هذه الصدقة على زيد وعلى عدد ولده فإن كانوا ثلاثة أعطيت زيدا ربع الغلة وجعلت الباقي للمساكين وكذلك إن كان ولد زيد اثنين أو ثلاثة فبات منهم واحد أو اثنين فاني أقسم الغلة على زيد وعلى من كان موجودا من ولده يوم تأتي الغلة فأدفع إلى زيد سهمه منها وأجعل الباقي للمساكين قلت أرأيت إذا شهد أحدهما على إقرار الواقف أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على فقراء قرابته (١) ومن بعدهم على المساكين قال الشهادة على الوقف جائزة وأما فقراء القرابة وفقراء الجيران فلا شيء لهم قلت فمن تكون الغلة قال للمساكين قلت فان شهد أحدهما على إقرار الواقف أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وقال يحج عنى من غلة هذه الصدقة حجة أو قال حجتان (٢) قال يحج عنه منها حجة واحدة ولم يضح غيرها قلت وكذلك لو شهد

(١) لعله سقط هنا من قلم الناسخ ما يستفاد من عبارة هلال وهو وشهد الآخر أنه جعلها

صدقة موقوفة على فقراء جيرانه الخ فانظر . كسبه مصححه

(٢) لعله سقط هنا وشهد الآخر كذلك لأن جوابه بقوله يحج عنه حجة واحدة يعين أنهما

اتفقا على الشهادة بذلك وقوله يحج عنه الخ إما أن تكون صورة المسئلة أن أحدهما

شهد بحجة والآخر بحجتين أو يكونا شهدا بحجة أو حجتين على سبيل الشك

والله أعلم . كسبه مصححه

أحدهما أنه أقر أنه جعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على الفقراء  
 والمساكين وفي كفارات أيمانه وشهد الآخر على مثل ذلك **قال** أقسم الغلة  
 ثلاثة أسهم فأجعل للفقراء والمساكين سهمين وفي الكفارات سهما واحدا **قلت**  
 وكذلك ان شهدا جميعا أنه جعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على  
 الفقراء والمساكين وفي أبواب البر **قال** أقسم الغلة على ثلاثة أسهم فأجعل للفقراء  
 والمساكين سهمين وأجعل في أبواب البر سهما واحدا **قلت** أو ليس الفقراء  
 والمساكين من أبواب البر **قال** بلى ولكن الواقف قد سمي للفقراء والمساكين  
 ماسمي لهم وجعل الباقي في أبواب البر فلو أراد أن تكون الغلة كلها للفقراء  
 والمساكين لم يذكر أبواب البر معهم